واقـع الاستثمار الصناعي في اليمن (٢-٣)

■ أنشئت الهيئة العامة للاستثمار في مارس عام ١٩٩٢م وفقاً لقانون الاستثمار رقم (٢٢) لعام ١٩٩١م كجهة مسئولة عن تنظيم وترويج الاستثمارات وتعمل الهيئة كنافذة واحده ، حيث توجد مكاتب للجهات الحكومية ذات العلاقة بالاستثمار في مبنى الهيئة ، من أهم الأعمال التي تقوم بها الهيئة :

- الترويج للاستثمارات في اليمن داخلياً وخارجياً وتقديم الخدمات للمستثمرين.
- استبيان ودراسة فرص الاستثمار والترويج لها .
- دراسة وتحليل القوانين واللوائح المتعلقة بالاستثمار وإجراء الأبحاث حول مشاكل ومعوقات الاستثمار واقتراح سبل حلها .
- تسجيل المشاريع الاستثمارية ومساعدة المستثمرين في تجاوز أي عقبات تصادفهم.
- متابعة علاقة بلادنا مع الدول الشقيقة والصديقة في المجال الاستثماري وكذا مع المؤسسات والهيئات الإقليمية والدولية المعنية بشئون الاستثمار .

وللهيئة مجلس إدارة يرأسه رئيس مجلس الوزراء ويضم في عضويته عدد من الوزراء إلى جانب رئيس الهيئة والمدير العام ورئيس الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية ويختص مجلس الإدارة في رسم سياسة الاستثمار والموافقة على خطط وبرامج الهيئة، وتتكون الهيئة من عدد من القطاعات تتولى مسئولية تنفيذ المهام المناطة بها تحت إشراف وإدارة رئيس الهيئة ومديرها العام.

■ أريب محمد عبدالغني

بعض حوافز قانون الاستثمار رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٢م

● التسهيلات

- التعامل مع الهيئة كنافذة واحده.
- توفير المعلومات التي يطلبها المستثمر.
- بساطة الإجراءات المطلوبة لإنشاء أو توسعة أو تطوير المشروعات الاستثمارية.
- بساطة الإجراءات الخاصة بتأسيس الشركات الاستثمارية وفتح فروع لها.

● الضمانات

- المساواة بين المستثمر اليمني وغير اليمني في جميع الحقوق والواجبات.
- إمكانية امتلاك المستثمر غير اليمني المشروع الاستثماري والأراضي والعقارات التابعة له بنسبة ١٠٠٪ .
- إمكانية تأمين المستثمر على مشروعه ضد المخاطر غير التجارية في أي من المؤسسات الدولية التالية:-

١- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.
٢- الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.
٣- المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات.

- حرية المستثمرين في إدارة مشاريعهم وفقاً لتقديراتهم للظروف الاقتصادية وأوضاع أعمالهم.
- الاستثناء من وضع تسعيره إلزاميه على منتجات المشاريع الاستثمارية.
- الحق في تصدير منتجات المشاريع بالذات أو بالوساطة دون قيود.
- عدم تأميم المشروعات وعدم الاستيلاء عليها أو حجز أموالها أو مصادرتها أو تجميدها أو التحفظ أو فرض الحراسة عليها إلا من خلال حكم قضائي.
- حرية المستثمرين في تحويل أموالهم بالنقد الأجنبي من والى الجمهورية اليمنية وإعادة تصدير رأس مال المستثمر إلى الخارج سواء كان عيناً أو نقداً عند التصفية أو التصرف بالمشروع.
- لا يسمح القانون بإلغاء أي ترخيص أو تسجيل لمشروع استثماري صادر بموجب هذا القانون أو سحب أي حق أو إعفاء ممنوح طبقاً له إلا بموجب حكم قضائي.
- إعطاء المستثمر الحق الكامل في اختيار احد الأساليب التاليه لحل النزاعات:-

أ - الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية .
ب- الاتفاقية الدولية لفض منازعات الاستثمار التي تنشأ بين الدول ومواطني الدول الأخرى.
ج- أي اتفاقية دولية أو ثنائية تكون الجمهورية اليمنية طرفاً فيها.
د- قواعد وإجراءات التحكيم التجاري الخاص بلجنة القانون الدولي التابع لهيئة الأمم المتحدة.
هـ- قواعد وإجراءات التحكيم داخل الجمهورية اليمنية.

● الإعفاءات

- إعفاء الموجودات الثابتة المطلوبة لإقامة أو توسيع أو تطوير المشاريع الاستثمارية من الضرائب والرسوم الجمركية.
- إعفاء مستلزمات الإنتاج الحيواني والزراعي والسمكي من الرسوم الجمركية والضريبية وكذلك إعفاء مستلزمات الإنتاج للمشاريع الأخرى بنسبة ٥٠٪ من كافة الرسوم الجمركية للمشاريع القائمة والمرخصة والمسجلة.
- إعفاء المشروعات من ضرائب الأرباح لمدة (٧) سنوات داخل المدن الرئيسية (صنعاء - عدن - تعز- الحديدة - المكلا) ابتداء من تاريخ بدء الإنتاج أو مزاولة النشاط ، ويمكن أن تزيد هذه المدة لسنتين إضافيتين لكل حالة تحقق في المشروع من الحالات التالية على أن لا يتجاوز إجمالي مدة الإعفاء عن ١٦ سنة :-

أ - المشروعات التي تقام في المنطقة الاستثمارية .
ب- المشروعات التي تزيد نسبة المكون المحلي من الموجودات الثابتة عن ٢٥٪ من إجمالي قيمة الموجودات الثابتة الخاصة بالمشروعات.
ج- المشروعات التي تمتلكها شركات عامة لا تقل نسبة الاكتتاب العام فيها عن ٢٥٪ من رأس المال المدفوع.

- إذا لحقت بالمشروع خسائر أثناء مدة الإعفاء ، يتم تدويرها خلال تلك السنة أو السنوات التي وقعت فيها وبما لا يتجاوز ثلاث سنوات اعتبارا من السنة الأولى التي تلي سنوات الإعفاء.
- إعفاء المشروعات من ضريبة العقارات ومن رسوم توثيق عقود تأسيس المشروعات وكذلك جميع العقود المرتبطة بالمشروع حتى تمام تنفيذه.
- إعفاء المشروعات من ضريبة الدخل على الأرباح أياً كان نوعها المفروضة على الصادرات.
- الإعفاء من ضرائب الإنتاج والاستهلاك أو أي ضرائب أخرى مفروضة على السلع والخدمات المصدرة إلى الخارج من إنتاج المشاريع الاستثمارية.
- الإعفاء من الضريبة المستحقة على الأرباح الناتجة عن إيرادات التصدير وذلك بعد انقضاء مدة الإعفاء المقررة للمشروع.
- منح المشروعات عند توسيعها نفس الإعفاءات الضريبية ولذات المدد قيمة رأس المال المضاف.

دور المناطق الصناعية في جذب الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية

- تأمين الخدمة والبنية التحتية اللازمة للصناعات المختلفة.
- تجاوز مشكلات الأراضي .
- تجاوز مشكلات تحديد مواقع المصانع وغيرها من المنشآت الصناعية.
- تقليص نفقات النقل لمستلزمات الإنتاج - السلع - المنتجات.
- تكامل المصانع فيما بينها لإمكانية قيام مصانع المنتجات المساندة واللازمة للصناعات .
- انخفاض تكلفة ودراسات الجدوى والدراسات التمهيدية اللازمة لقيام أي مشروع استثماري نظرا لوجود المناطق الصناعية ووجود الخدمات والبنية التحتية وسهولة الحصول على المعلومات المتعلقة بتكاليف الأرض و الخدمات(الكهرباء ،المياه،التلفون) النقل، والمواصلات وغيرها من التكاليف .
- ارتفاع نسبة الربح لانخفاض تكاليف الإنتاج.
- أمكانية أقامة مراكز التأهيل والتدريب ضمن المناطق الصناعية للتقليل من تكاليف تدريب العماله.
- ملائمة المناطق الصناعية وتسهيلها لقيام صناعات مختلفة .

دور الهيئة في الترويج لهذه المناطق المزمع إقامتها:

- القيام بحملات ترويجية إقليمية ودولية.
- إضافة معلومات عن المناطق الصناعية بمنشوراتها وبروشوراتها التي توزع في جميع أنحاء العالم.
- شرح ميزات المناطق الصناعية في كل الفعاليات الاستثمارية لكل من المستثمرين والهيئات الاستثمارية في العالم العربي.
- إتاحة كل المعلومات عن المناطق الصناعية لكل المستثمرين الأجانب والمحليين وترتيب زيارات تعريفية للمستثمرين للمناطق الصناعية بغرض التعرف الميداني والتأكد من الخدمات والبنية التحتية.

الصعوبات التي تواجه الاستثمارات الصناعية

لقد واجهت الصناعات الاستثمارية في اليمن منذ خطواتها الأولى صعوبات كبيرة عكست آثارها على مختلف جوانب النشاط الاستثماري في بلادنا ، ومن الواضح أن تلك الصعوبات تعود أساسا إلى واقعنا الاقتصادي والاجتماعي والتدابير المتخذة وعدم القدرة على تحقيق إعادة تنظيم وتكامل جهود التنميه وشحة الموارد وتزايد ضغوط الاستهلاك وقلة مساهمة الإنتاج والاعتماد على الاستيراد في تلبية الاحتياجات وعدم كفاية المرتكزات الهيكلية الأساسية اللازمة لإقامة مشروعات استثماريه منتجة وإحداث تنميه حقيقية.

ومع ذلك يظل من الممكن بل من الضروري التطرق إلى ما يلزم تطوير المشروعات الصناعية وما تواجهه من صعوبات تحول دون التعجيل بتوسيع قدراته الإنتاجية وزيادة فعاليته الاقتصادية:-

١- ضعف قاعدة البيانات والمعلومات عن الاقتصاد الوطني والقطاع الصناعي على وجه الخصوص وتحديد تلك المتعلقة بالدراسات والمسوحات الميدانية المتعلقة بمدى توافر الخامات والموارد الأولية وأوضاع السوق الاستهلاكيه وواقع القطاعات الاقتصاديه المختلفة التي تتفاعل في تطورها مع تطور تلك المشروعات.

٢- اتسام أداء بعض منشآت المشروعات الاستثمارية بتدني كفاءتها الانتاجيه كمحصلة لتضافر العديد من المشكلات الصناعية التشغيلية ومن أكثر هذه المشكلات شيوعاً - ضآلة العرض للمهارات الموجودة في مختلف الفروع التخصصية ، إضافة إلى نقص المهارات الفنية والمهنية وتدني مستوى كفاءة الأيدي العاملة وضعف قدرتها الانتاجيه، وضعف مراكز ومعاهد التدريب التقني والمهني في البلاد - الوقفات المتكررة في الإنتاج كمحصله لصعوبات فنيه وتقنيه - الإعداد الضعيف للمشاريع في أول الأمر تشمل هذا فيما يشمل تحليلاً ضعيفاً أو غير دقيق للسوق، التخطيط الفني الغير كفوء للمصنع ورداءة التكافؤ للمراحل المتعاقبة في عمليات الإنتاج ،والنقص في مجموع الرأسمال المخصص للمشروع - إضافة إلى تأثير عوامل عده خارج نطاق المنشآت على تكاليف نشاطها العام (كالنقل والمعاملات الجمركية ، التهريب ، الفساد.... الخ)

٣- اعتماد المشروعات الاستثمارية الصناعية القائمة على المواد الاوليه المستوردة ، ادى إلى خلق طلب غير مرن على واردات المواد الخام والسلع الوسيطة ، حيث النقص في هذه الواردات أدى ويؤدي إلى تخفيض مستويات الإنتاج بالمدى الذي نقصت به واردات السلع الوسيطة، كما إن تقلبات الأسعار العالمية في ظل محدودية الموارد من العملة الصعبة وهبوط قيمة العملة المحلية أدى إلى بروز مشكلات في النشاط الإنتاجي الاقتصادي والمالي لتلك المشاريع.

٤- بروز مشكلة التسويق كواحدة من المشكلات التي تواجه تطوير العديد من المشروعات الاستثمارية الصناعية وتحول دون استغلال طاقاتها الإنتاجية وبلوغ درجة التشغيل الاقتصادي الأنسب.

٥- تزايد مشكلات المشروعات الاستثمارية الصناعية في ظل الإدراك بعدم كفاية هياكل البنية التحتية ، وضعف مستوى التناسب اللازم في واقع تطور القطاعات الاقتصاديه المختلفة ، مما يسهم في عرقلة التوجه نحو مزيد من الاستثمارات ويقلل من حافز توظيف تلك الاستثمارات في مشروعات إستراتيجية.

٦- الحديث عن اهمية ابلاء اهتمام للجودة والمواصفات والمقاييس.

تدشين موسم صيد الشروخ بالمهرة في ١٨ نوفمبر الجاري

■ ،، المهرة/سبأ..

تجرى في عموم المناطق والمديريات الواقعة على الشريط الساحلي بمحافظة المهرة حالياً التحضيرات لموسم انتاج الشروخ الصخري ٢٠٠٤-٢٠٠٥م الذي من المقرر أن يدشن في ١٨ من الشهر الجاري.

وأوضح الأخ/ علي سعيد شلمة مدير عام فرع المؤسسة اليمنية العامة للاصطياد الساحلي بالمحافظة: أن العمل جار في اعداد تجهيز ثلاجة الفرع بضبوت وتهيئتها لتكون جاهزة لاستقبال انتاج الصيادين بعد تحديثها وتطوير مكوناتها هذا العام. بالإضافة إلى تجهيز وتوزيع السنحاوي على المنتجين عبر الجمعيات السمكية وغيرها من المعدات ووسائل الصيادين والسنحاوي هي أقفاص حديدية تستخدم في اصطياد الشروخ.

مشيراً: إلى أن الفرع قد استكمل كافة الترتيبات الخاصة بالموسم الذي تعمل فيه قرابة ٥٠٠ وحدة انتاجية.

مضيفاً: أن المؤسسة هي صاحبة الحق في استيراد وتصدير الشروخ دون غيرها. داعيا كافة الصيادين العاملين في الموسم إلى توريد منتجاتها إلى المؤسسة وعدم استخدام شباك النايلون واستبدالها بـ«السنحاوي» التي تقوم بتوزيعها المؤسسة كل موسم.

وبلغت انتاجية الموسم المنصرم ٢٠٠٣-٢٠٠٤م. ١١٢ طناً من الشروخ.

عبر ميناء عدن :

تصدير ٦١٦ طنا من الأسماك والالبان الى دول عربية واوروبية

■ .. عدن/سبأ..

صدر أمس عبر ارصفة المعلا ميناء عدن ٦١٦ طنا من المنتجات اليمنية إلى عدد من الدول الشقيقة والصديقة شملت الاسماك المجمدة والالبان السائلة.

وذكر الأخ عبده نعمان سعيد نائب مدير عام ارصفة المعلا ميناء عدن لوكالة الانباء اليمنية/سبأ/ : ان شحنة الاسماك والبالغة نحو ٥٨٩ طناً صدرت إلى مصر وايطاليا وهونج كونج واسبانيا في حين صدرت شحنة الالبان السائلة والبالغة نحو ٢٧ طنا إلى جبل علي بدولة الامارات العربية المتحدة.

من جهة اخرى أوضح الأخ عبده نعمان سعيد أن ارصفة المعلا بميناء عدن استقبلت أمس ١٦٦ حاوية بضائع واردات إلى الأسواق اليمنية افرغتها الناقلة الدنماركية ماسك ابردين.

وكانت الناقلة البنمية كوين زنوبيا والتي ابحرت أمس من احدى مراسي مصفاة عدن لتكرير النفط الخام قد اقلت على متنها شحنة تجارية من مادة الغاز اليمني المسال قدرت بنحو ١٣٨٤ طنا متريا للتصدير الخارجي.

إعلان ١٣ × ٤ أعمدة

إعلان ربع صفحة